Ref: PRS 2021/08/1050 12.08.2021

ليبيا: مزاعم تعذيب وانتهاكات جسيمة في مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز "مكافحة الهجرة غير الشرعية"

تتابع منظمة التضامن لحقوق الإنسان (التضامن) ببالغ القلق التقارير الدولية حول مزاعم انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون وطالبي اللجوء المحتجزين في ظروف لا إنسانية في "مراكز الإيواء" التابعة لجهاز "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، وتطالب حكومة الوحدة الوطنية بتحمل مسؤوليتها ووضع حد لهذه الانتهاكات وإنهاء معاناة المهاجرين العالقين.

في السنوات الأخيرة تواترت التقارير الدولية التي وثقت بالتفصيل الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المهاجرون غير النظاميين، ومن بينهم نسبة كبيرة من طالبي اللجوء، في مراكز الاحتجاز في ليبيا. ولكن لم تبدل أي من الحكومات المتعاقبة أي جهود لتصحيح الأوضاع، مما أدى الى ازدياد الانتهاكات.

في شهر يونيو الماضي، نشرت منظمة أطباء بلا حدود بيان صحفي أعلنت[1] فيه عن تعليق أنشطتها في مركزي الاحتجاز "أبو سليم" و"المباني" بشكل موقت، نتيجة لما "*تشهده المنظمة الطبية الدولية من حوادث عنف متكررة ضد اللّاجئين والمهاجرين في مركزي الاحتجاز في العاصمة الليبية طرابلس*"، وقالت رئيسة بعثة أطباء بلا حدود في ليبيا، "*لم يكن اتخاذ هذا القرار بالسهل، لا سيما أنّه سيؤدي إلى غيابنا عن مراكز الاحتجاز، علمًا أننا على دراية بالمعاناة التي تلمّ بالأشخاص بصورة يومية. لكن استمرار حوادث العنف والضرر الجسيم الّذي يُلمّ باللاجئين والمهاجرين، فضلًا عن المخاطر الأمنية التي تمس طاقمنا، قد بلغت جميعها مستويات غير مقبولة. لا يمكن لأطباء بلا حدود أن تقدم أي رعاية طبية وإنسانية في هذه المرافق حتى تتوقف أعمال العنف وتتحسن الظروف فيها*". حتى تاريخ هذا البيا، لم تستأنف المنظمة عملها في المراكز المذكورة.

وفي شهر يوليو الماضي نشرت[2] منظمة العفو الدولية تقرير بعنوان "ليبيا: 'لن يبحث عنك أحد': المعادون قسراً من البحر إلى الاحتجاز التعسفي"، وثقت فيه "*أنه منذ أواخر 2020، شرّع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا – وهو إدارة تابعة لوزارة الداخلية – الانتهاكات من خلال دمج مركزيْ احتجاز جديدين في بنيته، حيث اختفى المئات من اللاجئين والمهاجرين قسراً في السنوات السابقة على أيدي الميليشيات. وفي مركز أُعيد تصنيفه حديثاً قال الضحايا إن الحراس اغتصبوا النساء وعرّضوهن للعنف الجنسي، بما في ذلك بإرغامهن على ممارسة الجنس مقابل الطعام أو حريتهن*".

وفي هذا الأسبوع تواترت الأخبار[3] من المملكة المغربية عن قيام عشرات الأسر هناك بالتظاهر مطالبين ملك المغرب والحكومة بالتدخل لإعادة "أبنائهم المعتقلين في السجون الليبية". الإعلام

المغربي يتحدث عن "*وجود 5000 شاب مغربي في مراكز الاحتجاز في ليبيا*"[4]، وهذا غير صحيح. المعلومات المتوفرة لدى منظمة التضامن تُشير إلى وجود حوالي 50 مواطن مغربي محتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز "الهجرة غير الشرعية". المحتجزين يرغبون في العودة إلى بلادهم طواعية، ولكن لا يستطيعون العودة لأن مندوب سفارة المغرب إلى ليبيا[5] لا يستجيب لمناشدات المهاجرين لتوفير وثائق سفر وتيسير إجراءات السفر. منظمة التضامن راسلت[6] سفارة المغرب في تونس والخارجية المغربية في شهر أبريل الماضي بشأن 3 مواطنين مغاربة عالقين في ليبيا ويرغبون في العودة. حتى تاريخ اليوم لم تتلق التضامن أي رد من السفارة ولا من الخارجية المغربية، ولا زال المواطنون الثلاثة عالقين في طرابلس لا يستطيعون العودة إلى بلادهم.

منظمة التضامن، وإذ تؤكد على حق الدولة الليبية في تنظيم وضبط إقامة الوافدين، وإذ تؤكد على ضرورة احترام وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، تدعو السلطات الليبية إلى:

- التوقف عن تكذيب أو تجاهل هذه التقارير، والتوقف عن تزييف الحقائق[7]. إن كانت السلطات الليبية مُصرة على عدم مصداقية التقارير الدولية، فيجب عليها دعوة وسائل الإعلام والمنظمات الدولية إلى زيارة مراكز الاحتجاز للوقوف على حقيقة الأوضاع، وإلا يجب عليها التحقيق في مزاعم الانتهاكات ومحاسبة من يثبت تورطه في أي انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان،
- التوقف عن إعادة المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر. لقد أدت الإعادة القسرية للمهاجرين من عرض البحر إلى ليبيا الى تنامي أعداد المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز، وهو ما أدى بدوره إلى تنامي الانتهاكات وتدهور الأوضاع في تلك المراكز بسبب الاكتظاظ. مكافحة شبكات التهريب والإتجار بالبشر تكون من خلال استهداف الشبكات ذاتها وليس المهاجرين،
- الاتصال بحكومات الدول التي لديها رعايا عالقين في ليبيا ومطالبتها بتحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها. والتصعيد دبلوماسيا وفي المحافل الدولية مع الدول التي ترفض التعاون في عودة مواطنيها. الإعلام المغربي يتحدث عن مواطنين مغاربة معتقلين ولا يتحدث عن تقصير الحكومة المغربية في أداء مهمتها في التعاون مع السلطات الليبية لتسهيل عودة مواطنيها العالقين، و
- وقف التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي في شأن الهجرة غير النظامية عبر ليبيا حتى تستجيب هذه الدول الى العمل وفق إطار دولي وإقليمي يجمع دول المصدر ودول العبور ودول المقصد لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية. ليبيا بلد عبور، ليست مسؤولة عن مغادرة المهاجرين لبلدانهم للوصول إلى بلدان المقصد بحثا عن الأمان أو فرص العيش الكريم.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا
12 أغسطس 2021

[1] منظمة أطباء بلا حدود: "العنف المتكرر ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس يجبر أطباء بلا حدود على تعليق أنشطتها"، 23 يونيو 2021.

[2] منظمة العفو الدولية: "ليبيا: الانتهاكات المروعة في الحجز تُبرز الدور المشين لأوروبا في عمليات الإعادة القسرية"، 15 يوليو 2021.

[3] قناة الحياة اليومية: "فيديو فظيع.. مهاجرون مغاربة محتجزون في ليبيا: كناكلو البصلة والخبز كارم.. عتقونا"، "أسر المغاربة المحتجزين بليبيا من أمام وزارة الخارجية: اولادنا مرميين فليبيا وبوريطة مْقابْل الحفلات"، 9 أغسطس 2021.

[4] موقع "حدث كم"، جريدة إلكترونية مغربية: "الاحتجاج على الوزارة المعنية للتدخل من اجل اطلاق سراح 5000 شابا مغربيا متواجدين في السجون الليبية"، 9 أغسطس 2021.

[5] منذ عام 2014، نقلت العديد من البعثات الدبلوماسية إلى ليبيا مكاتبها من طرابلس إلى تونس، بما في ذلك السفارة المغربية. ممثل من السفارة المغربية كان يقوم بإحضار وثائق سفر للمواطنين المغاربة في مراكز الاحتجاز، وكان هناك موقع في معبر رأس أجدير الليبي التونسي لتزويد المواطنين المغاربة بالخدمات القنصلية. لكن منذ أبريل 2019، عندما شن حفتر هجومه على طرابلس، توقفت هذه الخدمات. وبحسب المصادر، فإن العشرات من الأسر المغربية، التي تحتاج إلى تجديد جوازات السفر أو تسجيل المواليد الجدد، تعاني الإهمال.

[6] منظمة التضامن أرسلت الرسالة بتاريخ 25 أبريل 2021، موجهة إلى سفارة المملكة المغربية في تونس، ونسخة إلى كل من وزارة الخارجية المغربية والبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة في جنيف. الرسالة تضمنت أسماء وبيانات الاتصال بالمهاجرين الثلاثة، كما دعت السفارة المغربية الى معاناة عشرات الأسر المغربية نتيجة عدم قيام السفارة المغربية بتجديد جوازات سفرهم وتوفير الخدمات القنصلية الأخرى.

[7] وزارة الخارجية الليبية: "وزيرة الخارجية تبحث مع النائب العام ملف مكافحة الهجرة غير الشرعية، وسبل التصدي للعصابات الدولية المتورطة في الاتجار بالبشر"، 11 أغسطس 2021. الاتجار بالبشر لا تقوم به فقط شبكات إجرامية عبر وطنية (Transnational Criminal Networks)، هذه لديها شركاء محليين من عصابات ومليشيات مسلحة. بعض هذه المليشيات قامت الحكومات الليبية المتعاقبة بإضفاء الشرعية عليها بضمها إلى "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية". الانتهاكات التي تحدث في مراكز الاحتجاز التابعة للجهاز تتحمل مسؤوليتها الحكومة الليبية. كاميرات الهواتف الذكية توثق وتسجل انتهاكات جسيمة، وعشرات المهاجرين واللاجئين، ممن عبروا الأراضي الليبية ووصلوا بلدان ثالثة، أدلوا بشهاداتهم وقدموا أدلة على الانتهاكات التي تعرضوا لها.